

ان يكون ذلك الامر مقدر والم تقالي لعموم قدرته
 وح اما ان يحصل اتفاق او اختلاف ويأتي ما سبق
 فان كان الموتر غير الله سبحانه وتعالى لزم عجزه
 ويلزم عجزه في سائر الممكنات لتساويهما
 واما وحدانية الصفات معن في ان يكون للذات
 العلية قدرتان وارادتان وعلمان للآخر السبع
 فلا يوجد من دليله الا وحدانية صفته التأثير
 من القدرة والارادة لان التمانع اما يلزم فيها
 بخلاف سائر الصفات السبع كالكل من العليين
 والحياتين مثلا اذ لا مانع من تعددها عقلا
 فان قلت لا نسلم دلالة وحدانية الارادة وسبب
 ذلك ان العجز انما هو ضد القدرة لا الارادة قلت
 مرادي باحده منه ان دليل التمانع يجري فيها
 ان لو تعددت كما في القدرة وان كان اللازم
 عند تعطيل احدي الارادتين وجود ضدتها
 الذي هو الكراهة وذلك يودي الي تقيينا وهو
 محال ويمكن ان يقال في وجه الاحتاد لو تعطلت
 الارادة تعطلت القدرة وذلك يودي الي العجز
 المودي الي تقيينا وهو محال اذ انقر ذلك فنقول

في

في فقر بركلام المنق لولم يكن واحدا لكان له ثان
 لكن كونه له ثان محال اذ لو كان له ثان للزم
 عجزه لكن عجزه محال اذ لو كان عاجزا للزم انه لا
 يوجد شيء من العالم لكون عدم وجوده شيء من
 العالم محال في ادي اليه محال على النزوح باصل
 لانظيره في الالهية ففي الكم المتصل والمتصل
 في الذات وفي معناه في الكم المتصل في الصفات
 بالنسبة للقدرة والارادة وهي موثر في فعل
 من الافعال وقوله لو كان مع ثانيا في الالهية
 فلو قدر موجود له الوجود مصدره اعم من
 مصدره في النظر في الالهية غير انه يخرج الكم
 المتصل في الصفات لزم عند تعلق الخ اي
 اتحد في الزمن او ترتيبا فقول له لما يلزم عليه
 من تحصيل الحاصل ناظر للثاني وقوله او كان
 الاخر الواحد اثرين ناظر للاول ويصح رجوعه
 لهما كالجواهر الفردة ليس بشرط اذ مثله الجسم
 الذي هو مركب لان قدرة كل من الالهين عامة
 المتعلق فتتوجه كل منهما نحو الجسم بتمامه
 فيلزم ان يوجد بهما المسافيه من تحصيل الحاصل

Copyrighted by King Fahd University